



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أوبكر بلقايد - تلمسان -
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



دروس عبر الخط موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس

مقياس: تاريخ الوقائع الاقتصادية

المشكلات الاقتصادية الحديثة



يهدف هذا المحور الى:

- التعريف بالأزمات الاقتصادية الحديثة

- اسبابها واثارها الاقتصادية

- أزمة الرهن العقاري لسنة 2008

- تداعيات الأزمة على الاقتصاد الجزائري

الفصل الأول: أزمة المكسيك وأزمة جنوب شرق آسيا:

المطلب الأول: أزمة المكسيك 1995

1. بوادر وأسباب الأزمة.

2. الآثار السلبية للأزمة المكسيكية.

3. نتائج الأزمة.

المطلب الثاني: الأزمة الآسيوية 1997:

1. بوادر وظروف الأزمة.

2. أسباب الأزمة.

3. الآثار المترتبة عن الأزمة.

الفصل الثاني: الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

المطلب الأول: أزمة الرهن العقاري لسنة 2008

1. اندلاع الأزمة ومراحلها.

2. أسباب الأزمة.

3. تداعيات وآثار الأزمة على الاقتصاد العالمي.

4. تداعيات الأزمة على الاقتصاد الجزائري.

النظام الرأسمالي لا يخلو من الأزمات فهي تحدث فيه بصفة دورية، هذه طبيعته وذلك نتيجة لتطور استخدام الأدوات المالية والتغيرات العالمية كالعولمة المالية وتحرير الأسواق المالية العالمية، فلقد شهد العالم العديد من الأزمات المالية التي أدت في إلى إحداث نتائج سلبية ضخمة في الاقتصاديات الدولية وضياع أصول هائلة من المستثمرين في الأسواق المالية لهذه الدول فكل أزمة تركت آثار متفاوتة الحدة بين الركود وتباطئ النمو وتفشي المديونية وغيرها من الآثار السلبية، فالأزمة هي اضطراب مفاجئ يخل بتوازن أحد فروع الأنشطة الاقتصادية أو كافة النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان خلال فترة زمنية محددة. من خلا هذا المحور سيتم التطرق إلى عدد من الأزمات وإلى أهم أسبابها وتداعياتها وهي على التوالي أزمة المكسيك سنة 1995، أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997 وأزمة الرهن العقاري لسنة 2008.

الفصل الأول: أزمة المكسيك وأزمة جنوب شرق آسيا:

أزمة الديون بدأت في الخمسينيات على المستوى العالمي واتضح بشكل بارز للوجود في بداية الثمانينات، ففي ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وإلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال شهدت البنوك التجارية والمؤسسات المالية الدولية توسعا كبيرا في اقراض حكومات الدول النامية لكن كثير من تلك الحكومات تعسر عليها تسديد فوائد وأقساط تلك الديون ولم تستطع الوفاء بالتزاماتها المالية التي قطعها للبنوك والمؤسسات المالية العالمية الدائنة¹. ومن خلال هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى كل من أزمة المكسيك لسنة 1995 وأزمة جنوب شرق آسيا على التوالي.

المطلب الأول: أزمة المكسيك 1995:

عرفت المكسيك سنتي 1994م و1995م أزمة مالية كبيرة نتجت عن التدفق الهائل لرؤوس الأموال للخارج وكانت سرعة هذا التدفق مثيرة للانتباه وممهدة باختيار النظام المالي العالمي وقد أدت إثارة الاضطراب في أسواق

¹ لبعل فطيمة، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص 14.

الأسهم وأسواق الصرف الأجنبي في بلدان أمريكا اللاتينية الأكبر حجما كما تدهورت منها أسواق العملة والأوراق المالية الآسيوية في بداية سنة 1997م وغيرها من بلدان أوروبا الشرقية².

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى شرح بوادر وأهم الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة المكسيك وكذلك أهم آثارها على المستوى الإقليمي وعلى المستوى المحلي والدولي وفي الأخرى سوف نتعرف على أهم النتائج التي ترتبت عن أزمة المكسيك.

1. بوادر وأسباب الأزمة:

قبل الأزمة كان الاقتصاد المكسيكي يتميز بأسواق مالية نشطة بسبب التحفيزات الاستثمارية ومناخ الاستثمار الإيجابي نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، والذي نجم عن الإصلاحات الاقتصادية الشاملة بالبلد، تمثلت أهم هذه الإصلاحات في خصخصة المؤسسات، ورفع القيود على التجارة الخارجية، إضافة إلى إصلاحات أخرى في السياسة المالية، مما أدى إلى تدفق كبير لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في هذا البلد، رغبة في تحقيق عوائد مالية أكثر من تلك التي يمكن تحقيقها في الدول الصناعية في تلك الفترة وخاصة الو.م.أ المجاورة ونتيجة للسياسة المتبعة من قبل الحكومة تراجع معدل التضخم وارتفع النمو الاقتصادي بمتوسط 3.1% بين عامي 1993 و1994 واستمر الوضع على هذا النحو وفي ظل ارتفاع الطلب على الائتمان توسعت البنوك في منحها، ونظرا لانخفاض حجم الدين الخارجي تحسنت التوقعات بشأن الاقتصاد المكسيكي³.

عند ارتفاع سعر صرف البيزو صارت السلع الأجنبية أرخص للمستهلكين المكسيكيين مما أدى إلى عجز الميزان التجاري الجاري للمكسيك وهذا العجز تم تمويله بالاقتراض من المستثمرين الأجانب في صرة ائتمان حكومي قصير الأجل⁴.

إن انخفاض القيمة الإسمية للعملة لم يكن كافيا لمنع ارتفاع قيمة البيزو الحقيقية التي ارتفعت بحوالي 35% بين جانفي 1990 وديسمبر 1993 كنتيجة لتحسن الاقتصادي وفي نفس الوقت ارتفع العجز في ميزان المدفوعات حيث كان مصدره الرئيسي العجز في الميزان الجاري بحوالي 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1990 إلى أن وصل بنسبة 6.6% سنة 1993 ورغم هذا العجز الخارجي المتنامي في الميزان التجاري إلا

² منير نوري ومعمر حميدي، "الأزمة المالية المكسيكية 1995م والحلول المقترحة من طرف خوزيه إنجل جوريا"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد الثالث، 2012، ص 160.

³ بوشارب حسناء، "أثر الأزمات المالية العالمية على اقتصاديات الدول النفطية دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2018-2019، ص 27

⁴ لبعل فاطمة، "مرجع سبق ذكرة"، ص 15.

أن الزيادة في التدفقات الرأسمالية إلى المكسيك أدت إلى ارتفاع كبير في احتياطي النقد الأجنبي الذي وصل 25.4 مليار دولار مع نهاية سنة 1993، ونظرا لاستقرار العملة المكسيكية بسبب ارتباطها بعملة أخرى توسع الائتمان المصرفي مع تواصل العجز في ميزان المدفوعات المكسيكي، حينها بدأ التوقع بحدوث أزمة مالية هذه الأوضاع أدت الى انفجار أزمة مالية لم يسبق لها مثيل في المكسيك، فبدأ من 20 جانفي 1995 أي مع نهاية الأسبوع الرابع من اندلاع الأزمة أخذت قيمة الدولار تنخفض وانخفضت معها قيمة البيزو ب 40 بالمئة من قيمتها في ديسمبر 1994، كما أن مخاطر الائتمان على القروض التي كانت قد منحتها، زادت بشكل واضح مع ارتفاع أسعار الفائدة وتدهور أحوال النشاط الاقتصادي وانخفاض أهم مؤشر أسعار البورصة وفقدان الودائع وانكماش القروض⁵. ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة المكسيك سنتي 1994-1995 ما يلي⁶:

- تقييم العملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية واخفاء العجز في حساب العمليات الجارية.
- إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية وتطبيق نظام التعويم الكامل، وفتح أسواق المال على مصراعيها للاستثمار الأجنبي.
- التوسع في استيراد السلع التي من المتوقع ارتفاع أسعارها، وهذا الارتفاع ناجم عن المغالاة في تقييم عملتها البيزو.
- ارتفاع أسعار الفائدة وإدارة الدين الحكومي قصير الأجل، والتوسع في منح الائتمان من قبل البنوك هي من أهم الاسباب المؤدية الى أزمة المكسيك والتي دعت الحكومة الى انتهاج سياسة نقدية انكماشية للمحافظة على استقرار العملة.
- ضعف النظم المالية حيث أدى التوقف المفاجئ في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى أزمة عميقة في النظم المالية الداخلية ما أدى إلى زعزعت استقرار القطاعات الإنتاجية⁷.
- الارتفاع في قيمة سعر الصرف الحقيقي والدين الخارجي قصير الأجل المتزايد وحجم العجز في الحساب الجاري الخارجي أدى إلى ممارسة ضغوط قوية على سوق النقد لأجنبي⁸.

⁵ منير نوري، معمر حمدي، "مرجع سيق ذكره"، ص161.

⁶ عبد الكريم شنجار العيساوي، "السيولة الدولية"، دار الصفاء، عمان، 2014، ص 197.

⁷ منير نوري، معمر حمدي، "مرجع سيق ذكره"، ص 163.

⁸ المرجع نفسه.

- الإصلاحات المالية والنقدية أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم في المكسيك وفي نفس الوقت الذي مازالت فيه العملة المكسيكية مربوطة بالدولار ترتب عله الإضرار بالقدرة التنافسية للصناعات المكسيكية⁹.

2. الآثار السلبية للأزمة المكسيكية:

لقد نتج عن الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد المكسيكي ما بين عامي 1994-1995 آثار سلبية سواء على مستوى المحلي، أو على المستوى الإقليمي والدولي، ويمكن ذكر أهم تلك الآثار كالتالي:

• الآثار في المستوى المحلي:

تكمن أهم آثار الأزمة المكسيكية في المستوى المحلي فيما يلي¹⁰:

- أدى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية بشدة إلى انخفاض البيزو وإلى ضغوط على صافي دخل البنوك من هوامش الفائدة في المدى القريب، فتعويم البيزو المكسيكي وتخلي الحكومة عن التزاماتها بإدارة نظام سعر الصرف أدى إلى آثار سلبية شديدة على توقعات الأسواق المالية حيث انخفضت قيمة البيزو بحوالي 40% في 31 جانفي 1995.

- أدت الأزمة المالية في المكسيك إلى حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات وتوقفت معه المكسيك عن سداد الديون الخارجية مع حدوث زيادة سريعة في معدلات التوسع النقدي الذي ساهم في المضاربة على العملة المكسيكية التي انهارت بشدة.

- تعرض الاقتصاد المكسيكي إلى حالة من الكساد أكثر بكثير من توقعات الحكومة التي انتهجت سياسة تقشفية تهدف إلى التخلص من عجز الموازنة والحد من التضخم والقيام بإصلاح اقتصادي شامل. فبمجرد اندلاع الأزمة شرعت المكسيك في بذل جهود كبيرة لتصحيح اقتصادها الكلي ومنع انهيار نظامها المالي وجهازها الإنتاجي.

- عندما انخفضت قيمة البيزو كان للتصنيف الائتماني للبنوك المكسيكية انعكاس ضار بالنظام المصرفي المكسيكي، الأمر الذي ترتب عليه حالة من الفوضى في عمليات الإصلاح الهيكلي اللازمة للبنوك لتكون قادرة على مواجهة آثار عملية التحرير والمنافسة المتزايدة.

⁹ المرجع نفسه.

¹⁰ مسعود بكادي، أحمد عكاشة عزيزي، "الأزمات المالية في دولة المكسيك"، ملتقى دولي حول: إدارة الأزمات في الوطن العربي -واقع وتحديات-، متوفر على الرابط:

- تعرضت بعض البنوك المكسيكية إلى حالة تدنى جودة الأصول ومستوى الاحتياطات مما ألزم عليها طلب تسهيلات من البنك المركزي للحصول على الأموال اللازمة لدفع الالتزامات بالعملة الصعبة.

• الأثار في المستوى الإقليمي والدولي:

بالإضافة إلى الأثار المحلية للأزمة المكسيكية كانت هناك أثار إقليمية ودولية تمثلت في الاضطرابات التي تعرضت لها البورصات وأسواق المال في بلدان أمريكا اللاتينية، وأيضاً تدهور قيم مجموعة من العملات في الأسواق المالية (سنغافورة، لندن، نيويورك) وهذا بداية من 12 يناير 1995، وذلك تزامناً مع موجة الشكوك حول قدرة المكسيك على خدمة ديونها وعلى مدى استعداد المجتمع لتقديم نوع من المساعدات.

عندما ضربت الأزمة الاقتصاد المكسيكي فقد أعلنت آلاف الشركات إفلاسها في الوقت الذي تحول فيه الآلاف إلى عاطلين عن العمل وأظهرت أن حاجة الدولة إلى أكثر من مليار دولار لضمان قدرتها الائتمانية وفجأة غير المستثمرون في اتجاهاتهم الاستثمارية مما دفعهم إلى التخلص من الأوراق المالية التي يملكونها في الأسواق الناشئة بغية الحصول على عملات صعبة وقد أدى هذا السلوك إلى انخفاض عملات الأسواق الناشئة بشكل يبدو متناسقاً إذ مس عملات دول ليس بينها أي تنسيق اقتصادي مثلما هو الحال بالنسبة للمجر وإندونيسيا، الأمر الذي أدى إلى حدوث هجرة لرؤوس الأموال الداخلة من الخارج بشكل واسع قاد إلى أزمة عميقة في النظم المالية¹¹.

فقامت البنوك المركزية لدول جنوب شرق آسيا برفع أسعار الفائدة في بلدانهم لجلب المستثمرين الأجانب على الاحتفاظ بما لديهم من عملات هذه الدول، وقامت الدول الأخرى باتباع نفس الإجراء (الأرجنتين وبولندا والبرازيل)، أما بالنسبة لانخفاض الدولار الأمريكي، فقد نتج عنه هروب رؤوس الأموال على المستوى العالمي ولجئها إلى عملات أكثر جودة (كالين الياباني والمارك الألماني)، لهذا اتخذت الحكومة إجراءات صارمة نحو التثبيت والنمو وقلصت الإنفاق الحكومي واتخذت سياسات نقدية هادفة مما أدى إلى تثبيت سعر الصرف للبيزو بالرغم من التكاليف الاقتصادية للركود في المكسيك هذا بالإضافة إلى المساعدات المالية التي تلقتها من (الو.م.أ) وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية ودول أخرى مثل كندا، البرازيل والأرجنتين، وبدأ الاقتصاد يتحسن بعد ثلاث سنوات من الأزمة وحقق نسبة نمو بلغت 9% وارتفعت الصادرات وزادت الاحتياطات الدولية وارتفعت الإنتاجية وحدث التوازن في ميزان المدفوعات¹².

¹¹ بوخرص عبد الحفيظ، "تحليل المقاربية بين أسباب العولمة المالية وأسباب الأزمات المالية دراسة حالة الأزمة المالية المكسيكية"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، العدد الأول، 2013، ص 22.

¹² لبعل فطيمة، "مرجع سبق ذكره"، ص 16.

نتائج أزمة المكسيك:

- تضاعف البطالة وذلك بخسارة 2.4 مليون فرصة عمل خلال فترة زمنية قصيرة (نصف سنة).
- إفلاس 60 ألف شركة متخصصة في مجال البناء والإعمار.
- انخفاض حجم الناتج الإجمالي بنسبة 10 بالمئة.
- زيادة معدل التضخم إلى حوالي 35 بالمئة مقابل الانخفاض في حجم الاستهلاك الخاص بنسبة وصلت إلى 12 بالمئة.
- نقص عمليات الرقابة والإشراف خاصة على الصرف الأجنبي.
- وقد أدت هذه الأزمة إلى دخول المكسيك في ركود اقتصادي عميق نتج عنه خسارة حوالي (2.5) مليون فرصة عمل في أقل من 6 أشهر، وأعلنت حوالي 60 ألف شركة إفلاسها، كما تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10 بالمئة وارتفع معدل التضخم من 12 بالمئة عام 1992 إلى 35 بالمئة عام 1995، أدى بالحكومة إلى اتخاذ خطوات لإعادة هيكلة الاقتصاد¹³.

المطلب الثاني: أزمة جنوب شرق آسيا 1997:

تعد الدول الآسيوية من بين الاقتصاديات التي استطاعت تحقيق قفزة نوعية وتطوير اقتصادها في وقت قياسي وبناء قاعدة اقتصادية قوية لهذا لقبتم بالنمور الآسيوية ولكن هي الأخرى شهدت أزمة اقتصادية سنة 1997، فيما يلي سنتعرف على بؤادر وظروف هذه الأزمة وأهم الأسباب التي أدت إلى حدوثها وفي الأخير سنتطرق إلى أهم الآثار المترتبة عنها.

بؤادر وظروف الأزمة:

من أبرز الأزمات المالية المعاصرة أزمة أسواق جنوب شرق آسيا (1997) التي تعرضت لها أسواق مجموعة دول جنوب شرق آسيا، فقبل وقوع الأزمة كانت هذه الدول توصف بالمعجزة فكل المؤشرات المالية والاقتصادية كانت في مستويات جيدة ولم تكن توحى بوقوع أزمة مالية، فبعد أن اندلعت تلك الأزمة في سوق تايلاند المالي انتقل بسرعة وبقوة إلى أسواق مالية مجاورة أخرى، والذي ميز تلك الأزمة عن غيرها هو النمو المتميز للأسواق المالية

¹³ نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، "تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم"، دار الكتاب الجامعي، 2014، ص: 124.

والاقتصادية لتلك الدول قبل حدوث الأزمة فكانت تعرف بالنمو الآسيوية الأمر الذي جعل إمكانية تعرضها لأزمة مالية أمراً بعيد الاحتمال¹⁴.

لقد بدأت الأزمة الآسيوية باعتبارها أزمة عملة وسرعان ما تطورت لتقود إلى أزمات في النظام المالي وأزمات تفجر مديونيات، وتفجرت الأزمة في تايلاند ففي سنة 1996 عانت هذه الدول من بعض المشاكل أهمها تراجع صادراتها وزيادة عجز الحساب الجاري وارتفاع معدل التضخم وزيادة حجم الديون، وقد أدت هذه المشاكل إلى زعزعت الثقة في الاقتصاد التايلندي¹⁵.

تمحورت الأزمة حول الانخفاض الشديد في سعر الصرف نتيجة لعمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في أسواق الأسهم مما اضطر السلطات النقدية في تلك الدول إلى رفع أسعار الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي ومحاولة تشجيع مختلف المستثمرين في الخارج والداخل على تحويل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية، ومن ثم شهدت هذه الدول تذبذبا شديدا في سوق الأوراق المالية وأسواق العملات وقد شهدت العملة الوطنية انهيارات شديدة أدت إلى زعزعت الاقتصادات الآسيوية وحدثت خسائر كبيرة¹⁶.

لم تؤثر أزمة شرق آسيا على القطاع المالي فحسب بل أثرت كذلك على الآفاق الاقتصادية الحقيقية وعلى الطلب والتجارة الدولية كما كانت تداعياتها وانعكاساتها ذات بعد عالمي أوسع من انعكاسات الأزمات التي حصلت خلال العقدين أو الثلاثة الأجرين فأول مرة أدت أزمة مالية في الجنوب إلى حدوث انعكاسات عميقة على أسواق رأس المال في الشمال¹⁷.

أسباب الأزمة:

لقد اختلفت الآراء تفسير أزمة دول جنوب شرق آسيا في كونها أزمة مالية أكثر منها أزمة اقتصادية باعتبار أن مقومات الاقتصاد الحقيقي لاتزال سليمة إلى حد كبير في معظم هذه الدول، وعلى الرغم من أن أسواق المال العامة هي من سببت الأزمة الآسيوية بشكل مباشر وواسع من خلال تدخلات المضاربين والسحب المفاجئ

¹⁴ محمد علي إبراهيم العامري، حنان غانم فخور البدوي، "الأزمة المالية: الأشكال المؤشرات النماذج والعدوى المالية دراسة نظرية تحليلية للأزمة الآسيوية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 55، جامعة بغداد، 2009، ص 15.

¹⁵ منصف شرفي، فارس قاطر، "الأزمة الآسيوية: الجذور، الآليات والدروس المستفادة"، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 02، العدد 02، جامعة الوادي، العدد الثاني، جوان 2012، ص 30.

¹⁶ لبعل فطيمة، "مرجع سبق ذكره"، ص 16-17.

¹⁷ أنور هاقان قوناش، "أزمة شرق آسيا، عبر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، المجلد 22، العدد 01، منظمة المؤتمر الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، تركيا، 2001، ص 78.

للأموال فهي لم تكن العامل المحدد الأساسي بل لا بد من وجود عوامل أخرى حتى تسبب الأسواق المالية الأزمة فهناك جملة من العوامل ساهمت وهيئت للأزمة¹⁸. ومن بين أهم أسباب الأزمة ما يلي¹⁹:

- عدم قدرة المؤسسات المالية على استيعاب رؤوس الأموال الكبيرة مما أدى إلى التساهل في منح الائتمان.
 - السياسة الاقتصادية التي اتبعتها دول جنوب شرق آسيا آنذاك والتي تمثلت في تشجيع الادخار والاعتماد على الصادرات بشكل رئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي.
 - التوسع في منح التسهيلات الائتمانية للقطاعات الغير إنتاجية كقطاع العقار.
 - اختلاط السياسة بالمال تسبب في غياب الشفافية وظهور الفساد المالي والإداري بشكل كبير.
 - شعور الاقتصاديات المتقدمة (الو.م.أ) خاصة بأن هذه المجموعة من الدول قد تجاوزت الحدود المسموح بها أنها بدأت تخرجها في الحروب التجارية الدائرة وقدرة هذه الدول على المنافسة الحادة في أسواق الدول المتقدمة ورغبتها في هز العصا بوجه المارد الياباني والتنين الصيني الذي بدأ بديناميكية عالية استيعاب بعض اقتصادات دول شرق وجنوب شرق آسيا أو يطوعها لصالحه²⁰.
- 1- الآثار المترتبة على الأزمة الآسيوية:

حاولت السلطات النقدية في تلك الدول وضع حد للمضاربة لكنها فشلت فمثلا حاول البنك المركزي التايلاندي إعادة شراء العملة عن طريق بيعه لأذونات الخزينة لكن هذا أدى إلى رفع سعر الفائدة المحلي وبالتالي جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية والمزيد من التوسع في الإقراض والمزيد من الاستثمار المصاحب للإنفاق الكبير من طرف المستهلكين وبالتالي الكثير من الواردات وأصبحت صادرات دول جنوب شرق آسيا أقل تنافسية وعلى رأسها تايلاند خاصة بعد أن أقدمت الصين وهي أكبر منافس لتايلاند على تخفيض عملتها سنة 1994 وأدى انخفاض الواردات إلى عجز في الميزان التجاري²¹. ولقد كان لهذه الأزمة تأثير كبير على

18 منصف شرفي، فارس قاطر، "مرجع سبق ذكره"، ص 32.

19 - بوشارب حسناء، "مرجع سبق ذكره"، ص 31-32.

20 قحطان عيد سعيد، "الأزمة المالية الآسيوية 1997 الأزمة المالية العالمية 2008 الأسباب الآثار والدروس المستفادة دراسة مقارنة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 21، 2009، ص 15.

21 بوشارب حسناء، "مرجع سبق ذكره"، ص 32-33.

اقتصاديات الدول الآسيوية والأسواق المالية العالمية، ومن بين أهم الآثار المترتبة عن أزمة جنوب شرق آسيا ما يلي²²:

- تفاقم الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الآسيوية وهي (الفلبين، ماليزيا، أندونيسيا، كوريا الجنوبية) إذ بلغ 180 بالمئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي.
- تدخل المؤسسات الاقتصادية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي من خلال طرح حزمة من السياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة من الإصلاح الاقتصادي والهيكلي كما حدث في إندونيسيا وكوريا الجنوبية ودول أخرى ماعدا ماليزيا التي رفضت تلك الحزمة.
- أثرت تلك الأزمة على الدول المتقدمة والنامية إذ انخفض معدل النمو في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.
- قيام تلك الدول النامية في العالم وخاصة الآسيوية منها كالصين والهند بحيازة احتياطات دولية كبيرة لمواجهة الظروف الاقتصادية الكبيرة.
- الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية من دول الأزمة أدى إلى تخفيض الانفاق العام والخاص وزيادة عجز الحساب الجاري وتفاقم في المديونية الخارجية.
- إن هذه الأزمة التي نشأت وتفاقمت في ظل حرية تدفق رأس المال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية إلى دول الأزمة كنتيجة لاندماجها في السوق العالمية قد شكلت قيودا على نموها الاقتصادي وتعطيلا للطاقت الإنتاجية وبالتالي من الطبيعي أن تؤثر سلبا على تنميتها الاجتماعية برغم التفوق الذي حققته هذه الدول في ميدان التنمية الاقتصادية في العقدين المنصرمين²³.

²² عبد الكريم العيساوي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 200-201.

²³ منصف شرفي، فارس قاطر، "مرجع سبق ذكره"، ص36.

الفصل الثاني: أزمة الرهن العقاري لسنة 2008:

مر الاقتصاد العالمي منذ سنة 2008 بأزمة مالية غير مسبوقه، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة ذات المخاطر العالية ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تنتقل إلى مختلف أقطار الاقتصاد العالمي، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وفي دول آسيا ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية لتدارك الأزمة والخروج منها.

المطلب الأول: ماهية أزمة الرهن العقاري لسنة 2008:

إن أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 تشبه إلى حد كبير أزمة الكساد العالمي لسنة 1929 من حيث عمق تأثيرها حجم خطورتها على الاقتصاد العالمي، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم أزمة الرهن العقاري ومظاهرها والأسباب المؤدية لها ثم إلى النتائج والآثار المترتبة عنها على مستوى الاقتصاد العالمي ثم على مستوى الاقتصاد الجزائري.

1. مفهوم أزمة الرهن العقاري ومظاهرها:

إن الأزمة المالية التي انفجرت في 2008 وصفت بالأعمق والأخطر والأشمل وقد تحولت إلى أزمة اقتصادية طالت كل الدول بدون استثناء، وأدت إلى دخول الاقتصاد الأمريكي ومن ثم العالمي في مرحلة من الركود والكساد خاصة أن هذه الأزمة تختلف عن سابقتها من الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي²⁴. وبشكل أوضح هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهن العقاري بسبب عجز ملايين المقترضين في الولايات المتحدة الأمريكية عن تسديد ديونهم للبنوك بعد أن قامت برفع معدلات الفائدة مما أدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي، ووصلت تداعياتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية، ولم تفلح مليارات الدولارات التي ضخّت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهن العقاري التي تطورت لأزمة مالية عالمية أطاحت بنظم اقتصادية عالمية²⁵. وقد تمثلت ملامح ومظاهر الأزمة فيما يلي²⁶:

- سحب الإيداعات من البنوك.

²⁴ مليكة صديقي، عبد الغاني بن علي، "من أزمة الرهن العقاري إلى الأزمة المالية العالمية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد الثالث، 2012، ص 52.

²⁵ زها وليد، "تاريخ الوقائع الاقتصادية"، مطبوعة محكمة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس جده مشترك، جامعة برج بوعرييج، ص: 80.

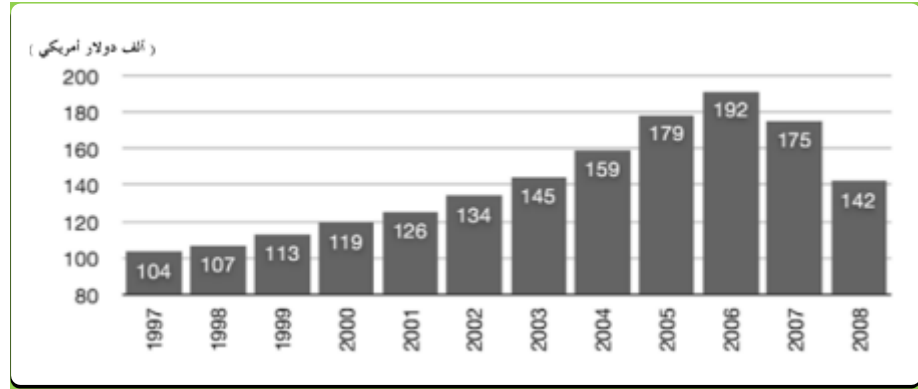
²⁶ - طالي صلاح الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة المالية وتداعياتها). مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009، ص: 19.

- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفا من عدم استردادها.
 - انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة.
 - انخفاض المبيعات لا سيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها.
 - انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار.
 - فقدان الثقة بين المؤسسات المالية وتراجع أسواق رأس المال والبورصات.
 - ارتفاع حالات التخلف عن السداد وارتفاع حالات الحجز على الرهونات العقارية.
 - الارتفاع الشديد في أسعار السلع الغذائية حول العالم.
 - تذبذب في أسعار العملات والفوائد وتضخيم الأرباح لدى المصارف.
- 2- الأسباب والعوامل المؤدية للأزمة المالية العالمية:

إن أزمة الرهن العقاري أزمة مالية بالدرجة الأولى، نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل ويمكن تلخيص أهم أسباب الأزمة المالية العالمية بشكل مختصر ضمن النقاط التالية:

- تخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة: منحت القروض العقارية في البداية بمعدلات فائدة منخفضة وصلت الى 1% وتسهيلات في سدادها مما أدى الى زيادة الطلب عليها الى غاية سنة 2004، اين بدأت بؤادر الأزمة نتيجة الارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من طرف بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ سنة 2004، وهو ما شكّل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها. وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني لسنة 2008، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم²⁷.

الشكل رقم 02: أسعار المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية بين العامين 1997 و2008:



المصدر: روابح عبد الرحمان، "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية أزمة الرهن العقاري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية "دراسات اقتصادية"، جامعة الجلفة، المجلد 4، العدد 3، ص 225.

- الإفراط في منح القروض الأقل جودة: إن الاقتصاد الرأسمالي مبني على الطابع الانفاقي الاستهلاكي وثلثي الاقتصاد الأمريكي مبني على الانفاق لهذا كانت العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للإقراض والاقتراض وذلك من خلال تسهيل إجراءات منح هذه القروض من طرف البنوك والمؤسسات العقارية في ظل نقص الرقابة والعمل بالتنظيمات المصرفية أي أن هذه القروض كانت طويلة الأجل وبدون ضمانات حقيقية وكافية (قروض عالية المخاطر)²⁸.
- آلية التوريق: حيث بدأت أزمة الرهن العقاري ببيع البنوك ومؤسسات التمويل العقاري لهذه القروض لشركات التوريق التي أصدرت سندات وطرحتها في سوق المال لتبيعها إلى أفراد ومؤسسات داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها والتي استخدمت كضمان للحصول على قروض أخرى، وهكذا أصبحت قيمة هذه الديون متداولة بموجب السندات أضعاف قيمة العقار وعندما انخفضت وعجز المقترضين عن دفع الأقساط ومستحقاتها حدث الانهيار في السوق المالي مخلفاً الأزمة²⁹.
- التغير في معدلات الفائدة: إن السبب المباشر الذي فجر الأزمة هو ارتفاع أسعار الفائدة، قروض الرهن العقاري ممنوحة بمعدل فائدة متغير ومرتبطة بسعر فائدة البنك المركزي، وهذا يعني أن الأعباء المالية للتسديد عند الانطلاق تكون منخفضة من أجل اجتذاب المقترضين ثم تزيد بالتدريج، وعلى هذا الأساس ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها وتفاقمت الأزمة بحلول النصف الثاني

28 - سامر مظهر قنطقجي، المرجع نفسه، ص 60.

29 - صليحة عشي، سامية مقعاش، "أساليب التمويل الإسلامي كآلية لاستقرار النظام المالي العالمي والبدائل للوقاية من أزماته"، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، المجلد 04، العدد 01، أبريل 2017، ص 10-11.

من عام 2007، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وهذه نتيجة طبيعية لأن الربا عنصر خفي محفز على التضخم³⁰.

- **نقص الرقابة والإشراف:** تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من طرف البنوك المركزية ولكن هناك ضعف في الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية (مثل: بنوك الاستثمار، وسماسرة الرهون العقارية، والرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية، وعلى الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية وصناديق التحوط) وعدم التزامها بتوصيات وقوانين لجنة بازل 1 و2 وهو ما جعلها تتوسع في منح القروض³¹.

- **التعامل بالمشتقات المالية:** إن المشتقات المالية وبأنواعها المختلفة (لاسيما مبادلات الديون غير القابلة للسداد) لعبت دوراً كبيراً في حدوث الأزمة المالية العالمية فقد ساعدت على تفاقم هذا الخطر بزيادة حجم الإقراض، فالأصول المالية أو العينية التي تتعقد عليها الصفقات لا يتم مبادلتها في معظم الأحيان وإنما يتخذ من تطور أسعارها مؤشرات لتصفية عقود المشتقات بين المتعاملين وهو ما يؤدي إلى المخاطرة، وباعتبار أن القروض العقارية هي أصل مالي يعود بالنفع على المؤسسة المالية التي تملكها فبالتالي تعد هذه الأوراق (أوراق الرهون العقارية) شكلاً من أشكال المشتقات المالية³².

- **العولمة:** وهي من أهم الأسباب التي ساعدت في نقل الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية العالم عبر قنوات مثل الأسواق المالية وأسعار الصرف³³.

3- النتائج والآثار المترتبة عن الأزمة المالية العالمية:

خلفت الأزمة المالية العالمية آثاراً لا يستهان بها والتي كانت نتاجاً لأزمات سابقة متراكمة بحيث شكلت الحلقة الأخيرة والأكبر في تلك الأزمات. يمكن إيجاز أهم الآثار والنتائج التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية فيما يلي³⁴:

- تدهور مؤشرات الأسواق المالية العالمية بصفة عامة وتدهور أسعار الأسهم (انخفاض سعر سهم أوف أمريكا من حوالي 98 دولار عام 2007 إلى حوالي 29 دولار أو أقل عام 2008).

30 لبعل فطيمة، "مرجع سبق ذكره"، ص 25.

31 عمر حجان وآخرون، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على الحركة التجارية العالمية"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، المجلد 04، العدد 1، جوان 2019، ص 152.

32 - نبال محمود قصبية، "دور المشتقات المالية في الأزمة المالية العالمية"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 04، العدد 01، ديسمبر 2011، ص 55.

33 عمر حجان، "مرجع سبق ذكره"، ص 195.

34 مفتاح صالح، "الأزمة المالية العالمية"، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، جامعة بسكرة، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2010، ص: 7، 8.

- دخلت العديد من الاقتصاديات مثل الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الألماني والاقتصاد الإنجليزي والروسي مرحلة ركود.
 - دخول منطقة اليورو لأول مرة في تاريخها مرحلة ركود رسمي.
 - انتقال الأزمة من دولة إلى أخرى وأيضاً في داخل كل دولة من قطاع إلى آخر بشكل تلقائي.
 - تسجيل خسائر كبيرة لنتائج العام 2008 والخسائر الضخمة المعلن عنها في الجهاز المصرفي تجاوزت (3) تريليون دولار.
 - إعلان شركة التأمين AIG وهي أكبر شركة في العالم عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه 64 مليون عميل تقريبا مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من رأس مالها.
 - انهيار مجموعة كبيرة من البنوك التي كانت تعطيها مؤسسات التصنيف تصنيفاً عالياً، وفيما يلي يوضح الجدول إجمالي البنوك التي أعلنت إفلاسها من جراء هذه الأزمة من سنة 2007 إلى غاية 2010.
- الجدول رقم 01: عدد البنوك الأمريكية المفلسة من جراء الأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2010-2007)**

السنة	عدد البنوك التي أعلنت إفلاسها
2007	03
2008	25
2009	140
2010	157
الإجمالي	325

- قيام عملاء البنوك بسحب ودائعهم من البنوك، مما أثر على حجم أصول البنوك مما اضطر الحكومات للتدخل بضخ مليارات الدولارات كقروض للبنوك لمواجهة طلبات السحب من قبل العملاء، فعلى سبيل المثال ضخحت الولايات المتحدة الأمريكية 700 مليار دولار لخزائن البنوك، وضخت بريطانيا قرابة 450

مليار، وتفاوتت الحكومات في حجم ما ضمنته من أموال في أجهزتها المصرفية، إلا أنها بالتأكيد ضخت أموالاً كثيرة³⁵.

- مساهمة الأزمة في المضاربة المالية للسلع الآجلة في أعقاب انهيار أسواق المشتقات المالية مما أدت إلى ارتفاع السعر العالمي للأغذية وأزمة الزيادات في أسعار النفط في بداية الأزمة ثم شهدت بعد ذلك الأسعار انخفاضاً حاداً³⁶.
- انخفاض عمليات البنوك في العالم، وبالتالي انخفاض أرباحها، وهذا ما أظهرته ميزانيات البنوك لعامي الأزمة (2008 و 2009) انخفاضاً حاداً في أرباح البنوك.
- زيادة المديونية الدولية سواء على مستوى القطاع الخاص أو العام، فقد ارتفعت نسبة الدين الحكومي العام إلى 10 تريليون دولار والذي كان يمثل مؤشراً خطيراً على مسار الاقتصاد الأمريكي.
- زيادة العجز في الميزانيات العامة في كثير من الدول، كان أكبرها عجز الموازنة العامة الأمريكية والذي يبلغ حوالي تريليون دولار أمريكي.
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في كثير من الدول المتقدمة منها أو المتخلفة، كنتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي ومعدلات التبادل الدولي، حيث انخفضت بنسبة تصل إلى حوالي (34%)، كما أن تباطؤ النمو الاقتصادي قد أصبح السمة الغالبة لاقتصاديات الدول الأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية.
- ارتفاع معدلات البطالة بشكل لم يسبق له مثيل منذ أزمة 1929، فقد بلغ في الإتحاد الأوروبي 7% وفي بريطانيا 5.7% مقابل 2.5% في الربع الأول من عام 2008.
- انخفاض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها، فعلى سبيل المثال خفض البنك الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة للإقراض بين البنوك إلى (0.2%) وخفض البنك المركزي الياباني سعر الفائدة إلى (0.3%) وخفض البنك المركزي البريطاني سعر الفائدة إلى (0.75%)³⁷.

35- الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس - لبنان، يومي 13-14 مارس 2009، ص: 6.

متاح على الخط <http://archive.jinan.edu.lb/conf/Money/3/drdaouicheikh.pdf> تاريخ الاطلاع 24-05-2022

36 يوسفات علي، "أزمة الرهن العقاري"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 02، العدد 02، جانفي 2009، ص 10.11.

37 - الداوي الشيخ، "مرجع سبق ذكره"، ص: 7.

- أما بالنسبة لانعكاسات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول العربية فيمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات كما يلي³⁸:

- **المجموعة الأولى:** الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفع وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي وتأثرت هذه الدول كثيرا بالأزمة بالنظر إلى أن النفط يشكل المصدر الرئيسي للدخل الوطني، فقد انخفض سعره من 147 دولار للبرميل في منتصف عام 2008 إلى 35 دولار للبرميل في بداية 2009 مما أدى إلى عجز الموازنة العامة وانخفاض معدلات النمو وارتفاع معدل البطالة.
- **المجموعة الثانية:** الدول العربية ذات الانفتاح المالي المتوسط ومنها مصر الأردن وتونس كان تأثرها بالأزمة أقل من المجموعة الأولى باستثناء البورصات التي كان تأثرها من خلال اختلال موازين مدفوعاتها وانخفاض الطلب على صادراتها غير البترولية وتباطؤ تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية.
- **المجموعة الثالثة:** الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المنخفضة ومنها تأثر هذه الدول سيكون محدودا باستثناء قطاع النفط في الدول النفطية.

3. تداعيات الأزمة على الاقتصاد الجزائري:

الاقتصاد الجزائري وكغيره من الاقتصاديات الأخرى هو الآخر تأثر بالأزمة العالمية وإن كان بشكل غير مباشر وبنسبة أقل من الاقتصاديات الأخرى وذلك راجع للأسباب التالية³⁹:

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الاقتصاد الجزائري.
- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.
- انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات وذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.

³⁸ رواج عبد الرحمان، "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أزمة الرهن العقاري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 01، العدد 01، جوان 2014، ص: 229، 230.

³⁹ زها وليد، "مرجع سبق ذكره"، ص 91، 92.

- اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.

إن تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة ظهر بعد انخفاض أسعار البترول فالجزائر كباقي الدول العربية المصدرة للبترول فقد حققت في النصف الأول من سنة 2008 ارتفاع في المداخيل حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار أن الجزائر حققت نسبة نمو بـ 4.9% سنة 2008 مقابل 3.1% سنة 2007، إلا إن تراجع الأسعار المفاجئ إلى أقل من 50 دولار للبرميل أدى إلى تدني إيرادات الدولة من العملة الأجنبية التي تعتمد عليها اعتمادا كليا في تمويل مشاريع البنى التحتية وبرامج التنمية المختلفة والذي كان له تأثير سلبي على الاقتصاد الجزائري⁴⁰.

أما بالنسبة للقطاع المصرفي فالجزائر بمنأى عن أي تأثير سلبي وذلك راجع لعدم وجود توظيفات مالية بالإضافة إلى عدم ارتباط البنوك الجزائرية بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك الكبرى، وكنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمارات في أصول ذات مخاطر وتفادي خسائر في رأس مال محافظ الأصول كل ذلك ساهم في تحقيق نسبة مردودية قدرها 4.6% عام 2007 وتخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغت نهاية نوفمبر 2008 ما قيمته 3.9 مليار دولار. إلا أن الاقتصاد الجزائري يرتبط بالسوق العالمي من خلال التجارة الخارجية ومن خلال توظيف احتياطات الصرف في سندات الخزينة الأمريكية ولهذا فقد كان تأثير الأزمة على الاقتصاد الجزائري من خلال انخفاض قيمة الدولار الأمريكي والتي تؤثر على الصادرات النفطية المقومة بالدولار، أيضا من خلال تراجع نمو الاقتصاد العالمي والذي أدى إلى تقلص الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره وبالتالي تراجع عائداته، بالإضافة إلى التضخم العالمي والذي أثر سلبا على احتياطات الصرف الموظفة في سندات الخزينة الأمريكية⁴¹.

بالرغم من الآثار غير المباشرة للأزمة العالمية إلا أنها قد انعكست بشكل إيجابي على بعض جوانب الاقتصاد الجزائري ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- انخفاض أسعار العديد من السلع في السوق العالمية، وباعتبار الجزائر بلد مستورد للسلع فالأزمة نافعة في الأمد القصير.

⁴⁰ فاطمة الزهرة ديش، "الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 07، العدد 02، أكتوبر 2016، ص 69.

⁴¹ مفتاح صالح، "مرجع سبق ذكرة"، ص 16-17.

- انخفاض تكاليف مواد الإنتاج قد يخلق ديناميكية في الاقتصاد، وخير مثال على ذلك انخفاض أسعار الحديد ساعدت قطاع العقار في النهوض من جديد بعد تعثره لغلاء الأسعار قبل الأزمة.
- تراجع التحويلات المالية بشكل ملحوظ.

خاتمة:

الأزمات المالية هي حالة من عدم الاستقرار التي تمس المصارف أو العملات أو أسواق المال أو عملية تسديد الديون من طرف الدول في ظل الخسائر الهائلة التي يعانيتها الاقتصاد الدولي جراء الأزمات التي عصفت بنظام التمويل التقليدي تزايدت الدعوات إلى إصلاح جذري لهذا النظام، وفي هذا الإطار توجهت أنظار الكثيرين نحو التمويل الإسلامي بسبب قدرته على تحقيق الاستقرار المالي من خلال مميزاته التي يتفرد بها عن التمويل التقليدي وذلك بالحد من التضخم وتقلبات الأسعار عن طريق منع التعامل بالفائدة وكذلك منع تمويل المبادلات الوهمية.

المراجع المستخدمة:

- لبعل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016-2017.
- منير نوري ومعمر حميدي، "الأزمة المالية المكسيكية 1995م والحلول المقترحة من طرف خوزيه إنجل جوريا"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، العدد الثالث، 2012.
- بوشارب حسناء، "أثر الأزمات المالية العالمية على اقتصاديات الدول النفطية دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2018-2019.
- عبد الكريم شنجار العيساوي، "السيولة الدولية"، دار الصفاء، عمان، 2014.
- مسعود بكادي، أحمد عكاشة عزيزي، "الأزمات المالية في دولة المكسيك"، ملتقى دولي حول: إدارة الأزمات في الوطن العربي - واقع وتحديات-، متوفر على الرابط:
- <file:///C:/Users/ASUS/Downloads/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%B3%D9%8A%D9%83.pdf> -21 تم الاطلاع يوم:
- 2022-08
- بوخرص عبد الحفيظ، "تحليل المقاربة بين أسباب العوامة المالية وأسباب الأزمات المالية دراسة حالة الأزمة المالية المكسيكية"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، العدد الأول، 2013.
- نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، "تاريخ الازمات الاقتصادية في العالم"، دار الكتاب الجامعي، 2014 .
- محمد علي إبراهيم العامري، حنان غانم فخور البدوي، "الأزمة المالية: الأشكال المؤشرات النماذج والعدوى المالية دراسة نظرية تحليلية للأزمة الآسيوية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، 2009.
- منصف شرقي، فارس قاطر، "الأزمة الآسيوية: الجذور، الآليات والدروس المستفادة"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد الثاني، جوان 2012.
- أنور هاقان قوناش، "أزمة شرق آسيا، عبر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2001.

- هناء الخنطي، ملك خصاونه، دور الجهاز المصرفي الإسلامي في الأزمة الاقتصادية. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع بعنوان: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، 3-5 نوفمبر 2009.
- قحطان عبد سعيد، "الأزمة المالية الآسيوية 1997 الأزمة المالية العالمية 2008 الأسباب الآثار والدروس المستفادة دراسة مقارنة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عمان، العدد 21، 2009.
- مليكة صديقي، عبد الغاني بن علي، "من أزمة الرهن العقاري إلى الأزمة المالية العالمية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، جامعة الوادي، العدد الثالث، 2012.
- زها وليد، "تاريخ الوقائع الاقتصادية"، مطبوعة محكمة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس جدد مشترك، جامعة برج بوعرييج.
- طالب صلاح الدين، "تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة المالية وتداعياتها)". مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009.
- مفتاح صالح، ومعاري فريدة، "قراءة في الأزمة المالية العالمية رؤية شرعية"، متاح على الربط: <http://al-azmah.com/ar>.
- بوفليح نبيل، عبد الله الحرتسي حميد، "التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية". بحث مقدم للملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2009، متاح على الرابط: <http://al-azmah.com/ar>/ تاريخ الاطلاع: 02/03/2022.
- عمر حجان وآخرون، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على الحركة التجارية العالمية"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، العدد 1، جوان 2019.
- عامر يوسف العتوم، "أسباب الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية"، بحث مقدم ضمن المؤتمر الرابع للبحث العلمي، جامعة اليرموك، الأردن، 2009.
- مفتاح صالح، "الأزمة المالية العالمية"، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، ديسمبر 2010.
- الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس - لبنان، مارس 2009.
- يوسفات علي، "أزمة الرهن العقاري"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد الثاني، 2009.
- روايح عبد الرحمان، "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أزمة الرهن العقاري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، العدد 24.
- فاطمة الزهرة ديش، "الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، العدد 2، 2016.